المدير التنفيذي للبورصة في حوار مع مجلة البنوك في الأردن

كانون الأول 05، 2022

المدير التنفيذي للبورصة في حوار مع مجلة البنوك في الأردن

يمكنكم الاطلاع على رابط المجلة لعام 2022 والصادرة عن جمعية البنوك في الأردن العدد رقم (9) مجلد (42) من خلال الرابط الإلكتروني أدناه:

https://www.ibookjo.com/books/Albonok-Magazine-Issue9-42-/

مازن الوظائفي المدير التنفيذيّ لبورصة عمّان في حوار مع مجلّة البنوك

- بورصة عمان بدأت مسارها الإيجابيّ ابتداء من الربع الثالث من عام ٢٠٢٠
- بورصة عمان الأولى عربيّاً من حيث الارتفاع في المؤشّر العامّ منذ بداية ٢٠٢٢

أكّد المدير التنفيذيّ لبورصة عمّان مازن الوظائفي، أنّ البورصة تابعت مسارها الإيجابيّ منذ بداية هذا العام ٢٠٢٢، وحقّقت أرقاماً لم تحقّقها منذ سنوات طويلة، حيث احتلّت بورصة عمّان المرتبة الأولى عربيّاً من حيث الارتفاع في المؤشّر العامّ منذ بداية العام وخلال أشهر أيّار وحزيران وتمّوز وآب.

وبين خلال الحوار مع مجلّة البنوك، أنّ القيمة السوقيّة حقّقت خلال شهر تمّوز أعلى مستوياتها منذ ٢٠١٤، وأغلق المؤشّر العامّ على ٢٦٠٧,١ نقطة مسجّلاً أعلى مستوياته منذ ٢٠١٠، وأغلق الرقم القياسيّ للشركات الكبرى ASE٢٠ على ١٤٠٣,٠٦ نقطة مسجّلاً أعلى مستوياته منذ بدء احتسابه عام ٢٠١٥.

> **القيمة السوقيّة تسجّل خلال شهر تمّوز ٢٠٢٢ أعلى مستوياتها منذ ٢٠١٤**

وأضاف أنّ الرقم القياسيّ العامّ سجّل مكاسب قدرها ١٨% وذلك حتّى إغلاق يوم الاثنين ٩/١٨ ٢٠٢٢، ومؤشّر ASE٢٠ بنسبة ٢٥%، ومؤشّر العائد الكلّيّ ASETR بنسبة ٣٣%. وارتفعت القيمة السوقيّة للأسهم المدرجة في البورصة بنسبة ٢٠% مقارنة مع نهاية عام ٢٠٢١

وقال إنّ بورصة عمان حقّقت تحسّناً ملحوظاً في مؤشّرات أدائها خلال العام الماضي ٢٠٢١ وخلال العام ٢٠٢٢، وذلك على الرغم من التحدّيات والظروف الصعبة الّتي مرّ بها الاقتصاد الوطنيّ، وشكّلت ظرفاً ضاغطاً عليه وأثّرت بالتالي على أداء البورصة.

> **بورصة عمّان حقّقت تحسّناً ملحوظاً في مؤشّرات أدائها خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢**

وأضاف الوظائفيّ، أنّ تلك التحدّيات كان من أهمّها الظروف والتحدّيات السياسيّة في المنطقة المحيطة وتداعياتها، إضافة إلى أنّ هذه الظروف والتحدّيات تعمّقت نتيجة انتشار فيروس كورونا، وما نتج عنه من تداعيات أثّرت على اقتصادات العالم والشركات، وعلى الأسواق الماليّة في العالم وعلى بورصة عمّان وأداء الشركات المدرجة فيها.

وقال بأنّ البورصة بدأت مسارها الإيجابيّ ابتداء من الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، حيث شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في مؤشّرات أدائها، وفي قيمتها السوقيّة في ضوء إعادة فتح القطاعات الاقتصاديّة، وفي ظلّ تزايد النشاط التشغيليّ للشركات المدرّجة وتحقيقها للأرباح وظهور مؤشّرات بداية التعافي من آثار جائحة كورونا، إضافة إلى الإجراءات الّتي اتّخذتها مؤسّسات السوق لمواجهة تداعيات وآثار هذه الجائحة.

ولفت إلى أنّ التحسّن استمرّ خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، إذ إنّه وفي ضوء هذه المؤشّرات الإيجابيّة، فقد ارتفع الرقم القياسيّ العامّ لأسعار الأسهم المرجّح بالأسهم الحرّة ASE١٠٠ لبورصة عمّان ليصل إلى ٢١١٨,٦ نقطة نهاية عام ٢٠٢١ مقارنة مع ١٦٥٧,٢ نقطة نهاية عام ٢٠٢٠، أي بارتفاع نسبته ٢٧,٨٪.

وأوضح الوظائفيّ أنّ هذه النسبة تمثّل أعلى مكاسب سنويّة تحقّقها البورصة منذ عام ٢٠٠٥ بالإضافة إلى ارتفاع الرقم القياسيّ العامّ لأسعار الأسهم المرجّح بالأسهم الحرّة ASE٢٠ للشركات العشرين الكبرى ليصل إلى ١٠٧٤,٤ نقطة نهاية عام ٢٠٢١ مقارنة مع ٨٠٦,٥ نقطة نهاية عام ٢٠٢٠، أي بارتفاع نسبته ٣٣,٢٪، كما ارتفع حجم التداول خلال العام ٢٠٢١ إلى حوالي ملياري دينار وبنسبة ٨٧,٢% مقارنة مع مليار دينار للعام الماضي.

وقال الوظائفيّ أنّ القيمة السوقيّة للأسهم المدرجة في بورصة عمّان ارتفعت نهاية عام ٢٠٢١ إلى ١٥,٥ مليار دينار أي بارتفاع نسبته ٢٠٪، مقارنة مع القيمة السوقيّة للأسهم المدرجة في نهاية عام الماضي ٢٠٢٠، لتشكّل بذلك القيمة السوقيّة للأسهم المدرجة في بورصة عمّان لعام ٢٠٢١ ما نسبته ٤٩,٩٪ من الناتج المحلّيّ الإجماليّ.

> الوظائفيّ:
> **القيمة السوقيّة للأسهم المدرجة في بورصة عمّان ارتفعت إلى ١٥,٥ مليار دينار نهاية ٢٠٢١**

وبالنسبة لنتائج الشركات المدرّجة فقد ارتفعت الأرباح بعد الضريبة العائدة للمساهمين لعام ٢٠٢١ للشركات المزوّدة ببياناتها الماليّة إلى ١٣٢٥,١ مليون دينار مقارنة مع ٣٨٢,١ مليون دينار لنفس الشركات لعام ٢٠٢٠ أي بارتفاع نسبته ٢٤٦,٨ ٪.

الشركات المدرجة تحقّق أرباحاً غير مسبوقة

وبالنسبة لنتائج الشركات، قال الوظائفيّ إلى أنّ الأرباح بعد الضريبة العائدة لمساهمي الشركة للربع الأوّل من عام ٢٠٢٢ للشركات المزوّدة لبياناتها الماليّة ارتفعت إلى ٦٢٣,٣ مليون دينار مقارنة مع ٢٩٦,٥ مليون دينار للربع الأوّل من عام ٢٠٢١ بارتفاع نسبته ١١٠,٢٪.

أمّا من الناحية القطاعيّة، لفت إلى أنّ قطاع الخدمات كان الأكثر ارتفاعاً في أرباحه بعد الضريبة بنسبة بلغت ١٠٠٣,٢٪، يليه قطاع الصناعة بنسبة ارتفاع بلغت ٢٧٩,٤٪ ثمّ القطاع الماليّ بارتفاع نسبته ٢٧,٨٪، في حين شهدت معظم القطاعات للشركات المدرجة في البورصة تحسّناً في أدائها حيث شهد كلّ من قطاع الطاقة والمنافع وقطاع الخدمات التجاريّة وقطاع الصناعات الاستخراجيّة والتعدينيّة وقطاع العقارات على وجه الخصوص تحسّناً ملحوظاً في نتائج أعمالها خلال الربع الأوّل من عام ٢٠٢٢ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

وبالنسبة للأرباح بعد الضريبة العائدة لمساهمي الشركات للنصف الأوّل من عام ٢٠٢٢ للشركات المساهمة العامّة المدرّجة في بورصة عمّان، والّتي زوّدت البورصة ببياناتها الماليّة، أشار الوظائفيّ إلى أنّها شهدت تحسّناً كبيراً حيث بلغت ١٢٧٥,١ مليون دينار مقارنة مع ٥٣٢,٨ مليون دينار للنصف الأوّل من عام ٢٠٢١، أي بارتفاع نسبته ١٣٩,٣ ٪.

أمّا من الناحية القطاعيّة، أوضح أنّ قطاع الخدمات كان الأكثر ارتفاعاً في أرباحه بعد الضريبة العائدة لمساهمي الشركة بنسبة بلغت ٣٩٤,٦٪، يليه قطاع الصناعة بارتفاع نسبته ٢٨٤,٩٪، وأخيراً القطاع الماليّ بارتفاع نسبته ٣٥,٨٪. وشهد كلّ من قطاع الخدمات التجاريّة وقطاع الطاقة والمنافع وقطاع الصناعات الاستخراجيّة والتعدينيّة وقطاع البنوك على وجه الخصوص تحسّناً ملحوظاً في نتائج أعمالها خلال النصف الأوّل من عام ٢٠٢٢ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

وأكّد الوظائفيّ أنّ التحسّن في أداء البورصة وفي أرباح الشركات جاء في ظلّ تزايد النشاط التشغيليّ لهذه الشركات بعد انحسار أثر جائحة كورونا وظهور

مؤشّرات بداية التعافي والتحسّن في العديد من مؤشّرات الاقتصاد الكلّيّ والّتي من أهمّها زيادة معدّلات النموّ الاقتصاديّ ونموّ الصادرات وارتفاع الدخل السياحيّ وحوالات الأردنيّين والنموّ في احتياطيّات البنك المركزيّ، وكذلك في ظلّ التطوّر في البنية التشريعيّة والتنظيميّة والفنّيّة في سوق رأس المال الوطنيّ.

وأشار الوظائفيّ إلى أهمّ عناصر البنية التحتيّة في السوق، موضّحاً أنّ سوق رأس المال الوطنيّ أصبح يتمتّع ببنية تنظيميّة وتشريعيّة وتقنيّة وفق أحدث المعايير والممارسات الدوليّة، من حيث الإفصاح والشفّافيّة بما يمكن المستثمرين من الحصول على كافّة المعلومات الضروريّة لاتّخاذ القرار الاستثماريّ في الوقت المناسب، ووجود الخدمات الماليّة اللازمة للمستثمرين وتنظيم إنشاء صناديق الاستثمار المشترك بما في ذلك صناديق المؤشّرات المتداولة ETFs وتطبيق قواعد حوكمة الشركات المدرّجة وتطبيق المعايير الدوليّة بما في ذلك معايير IOSCO وهي المنظّمة الدوليّة لهيئات الأوراق الماليّة ومعايير التقارير الماليّة العالميّة IFRS ومعايير التدقيق ومعايير حوكمة الشركات OECD Principles والمعايير المتعلّقة بأنظمة التداول الإلكترونيّ والتسوية والتقاصّ.

> سوق رأس المال الوطنيّ يتمتّع ببنية تنظيميّة وتشريعيّة وتقنيّة وفق أحدث المعايير والممارسات

وفي ردّه عن السؤال حول أهمّ ما تمّ تنفيذه من مشاريع وبرامج لتطوير الأطر الفنّيّة والتشريعيّة في السوق وتعزيز جاذبيّته وتنافسيّته، قال الوظائفيّ بأنّ البورصة لم تتوقّف عن تنفيذ مشاريعها حتّى أثناء فترة الإغلاق لمواجهة جائحة كورونا، حيث تمّ تنفيذ العديد من توصيات الخطّة الاستراتيجيّة للبورصة واستراتيجيّة خارطة الطريق الّتي توصّلت إليها مؤسّسات سوق رأس المال بالتعاون مع البنك الأوروبّيّ لإعادة الإعمار والتنمية EBRD حيث هدفت الخطّتان إلى دعم الجهود الوطنيّة الرامية إلى زيادة دور السوق بتعزيز النموّ الاقتصاديّ وتعزيز تنافسيّته.

واستعرض الوظائفيّ أهمّ التطوّرات، وما تمّ تنفيذه من مشاريع وبرامج خلال الفترة السابقة.

مسيرة التحوّل الرقميّ

وقال الوظائفيّ أنّ البورصة وضمن مسيرة التحوّل الرقميّ Digitalization وتطبيق أحدث الأنظمة المستخدمة في البورصات، فقد أطلقت نظام التداول الإلكترونيّ Optiq في شهر آذار من العام ٢٠٢١، وهو نظام مطوّر من قبل شركة Euronext العالميّة ومطبق في أكبر البورصات الأوروبّيّة والّذي حاز على جائزة أفضل نظام تداول لعام ٢٠٢٠ The ٢٠٢٠ Trading Tech Insight Awards- Europe حيث يتميّز هذا النظام بسرعة وكفاءة استقبال أوامر الشراء والبيع ومعالجتها، كما يوفّر مزايا تقنيّة ووظيفيّة عديدة في مجال تداول الأوراق الماليّة، ودعم تداول أدوات ماليّة جديدة وربطها بفعاليّة مع الأنظمة والتطبيقات المتّصلة بنظام التداول كما ويوفّر إمكانيّة التداول من خلال تطبيقات التقنيّات الحديثة الخاصّة بأنشطة التداول.

وزاد أنّه وضمن هذه المسيرة وتعزيزاً للإفصاح والشفّافيّة في السوق، فقد تمّ إطلاق نظام الإفصاح الإلكترونيّ بلغة XBRL في نهاية عام ٢٠٢٠، وهي لغة نمطيّة متعارف عليها عالميّاً، بحيث يوفّر هذا النظام إمكانيّة نشر المعلومات والإفصاحات الهامّة من قبل الشركات المصدّرة إلكترونيّاً فور وضعها على النظام باللغتين العربيّة والإنجليزيّة إضافة إلى توفير تقارير ونسب تحليليّة، ممّا يقلّل الوقت والجهد ويعزّز الشفّافيّة ويرفع كفاءة السوق.

وأشار الوظائفيّ إلى إفراد زاوية خاصّة بهذا الموقع الإلكترونيّ للبورصة خاصّة بنظام الإفصاح الإلكترونيّ XBRL، وذلك لتعريف المهتمّين وزائري الموقع بهذا النظام من خلال ذكر نبذة عن النظام وأهمّيّته وأهدافه، وكيفيّة تتبّع الإفصاحات المنشورة للشركات الماليّة منها وغير الماليّة على النظام.

وأضاف بأنّه تمّ أيضاً تحديث البنية التحتيّة الخاصّة بالشبكة الواسعة للبورصة Wide Area Network، حيث تمّ العمل على تبديل الأجهزة في الموقع الرئيسيّ للبورصة وموقع استمراريّة العمل بأجهزة جديدة ذات مواصفات عالية تستخدم تكنولوجيا حديثة وخصائص أمنية عالية لضمان حماية وسلامة شبكة الاتّصال وتأمين فصل كلّ وسيط عن الآخر. ومن باب تعزيز الإفصاح والشفّافيّة وتعزيز كفاءة السوق.

ولفت إلى إطلاق خدمة تطبيقات الهواتف الذكيّة بما يمكن المهتمّون والمستثمرون من متابعة جلسة التداول بشكل حيّ ومباشر ومتابعة أخبار وإفصاحات الشركات المدرجة في البورصة بكلّ يسر وسهولة، وبشكل عصريّ وحديث من خلال أجهزتهم المحمولة، حيث يمكن تحميل هذه التطبيقات مجّاناً.

وقال الوظائفيّ أنّ البورصة أطلقت النسخة الجديدة من تطبيق "أخبار البورصة ASENEWS " على الأجهزة الذكيّة الّتي تعمل على نظامي Android, IOS، بتصميم جديد يمكن المستثمرون والمهتمّون بالأوراق الماليّة من متابعة جميع الأخبار والتعاميم الصادرة عن بورصة عمّان وإفصاحات الشركات المدرّجة والمتداولة فيها.

وأضاف أنّ التطبيق الجديد يوفّر العديد من المزايا والخدمات للمتعاملين بالأوراق الماليّة والّتي تساعدهم في اتّخاذ قرارهم الاستثماريّ، حيث يوفّر تنبيهات للمستخدم لأحدث الأخبار والتعاميم المنشورة على الموقع الإلكترونيّ للبورصة، كما يتيح إمكانيّة البحث عن الإفصاحات التاريخيّة وحفظها على جهاز المستخدم للرجوع إليها في أيّ وقت، إضافة إلى إمكانيّة متابعة الملخّص اليوميّ للتداول في البورصة، والاطّلاع على الأسعار الفوريّة للأوراق الماليّة المتداولة في بورصة عمّان.

ولفت الوظائفيّ إلى إطلاق موقع إلكترونيّ جديد للبورصة، وهو موقع تفاعليّ يوفّر للمستثمرين

والمهتمّين المعلومات الهامّة باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، إضافة إلى إطلاق حسابات البورصة على وسائل التواصل الاجتماعيّ Facebook, Instagram, Twitter, LinkedIn, YouTube.

مؤشّرات جديدة

وبهدف تعزيز الشفّافيّة وتنويع المؤشّرات القياسيّة لأسعار الأسهم، قال الوظائفيّ أنّ البورصة أطلقت مؤشّر العشرين ASE٢٠، وهو مؤشّر مرجّح يعتمد في حسابه على القيمة السوقيّة للأسهم الحرّة المتاحة للتداول للشركات العشرين القياديّة في البورصة، والّتي تعتبر الأكثر نشاطاً والأعلى من حيث القيمة السوقيّة.

ونوّه إلى أنّه يتمّ نشر قيم هذا المؤشّر بشكل حيّ ومباشر لجميع المهتمّين والمتعاملين محلّيّاً وعالميّاً بشتّى الوسائل المتاحة ومن خلال شركات توزيع البيانات العالميّة المعتمدة من قبل البورصة.

وقال يعتبر هذا المؤشّر مرجعاً لإنشاء صناديق المؤشّرات المتداولة ETFs للجهات الاستثماريّة الراغبة بالاستثمار في هذا النوع من الصناديق. وأطلقت البورصة مؤشّرها الجديد مؤشّر العائد الكلّيّ (ASETR) Total Return Index، وهو مؤشّر مرجّح بالقيمة السوقيّة للأسهم الحرّة يهدف إلى تمكين المستثمر من قياس العائد الكلّيّ المتحقّق على استثماره بأسهم شركات مؤشّر العشرين ASE٢٠، إذ أنّه يأخذ بعين الاعتبار عوائد التوزيعات النقديّة بافتراض إعادة استثمارها في السوق إضافة إلى الأرباح الرأسماليّة المتحقّقة نتيجة تغيّر السعر السوقيّ في البورصة.

المؤشّر الإسلاميّ

وفيما يتعلّق بالمؤشّر الإسلاميّ لبورصة عمّان، قال الوظائفيّ أنّه وضمن مساعي البورصة لتعزيز وزيادة جاذبيّة الاستثمار فيها تلبية لحاجة وطلب شريحة واسعة من المستثمرين في المجتمع الاستثماريّ لتصنيف أسهم الشركات من حيث توافقها مع الشريعة الإسلاميّة، وفي ضوء الاهتمام العالميّ، فقد تمّ تشكيل لجنة شرعيّة في البورصة لتصنيف الشركات المدرّجة وفق المعايير الشريعة الماليّة الإسلاميّة تمهيداً لإطلاق مؤشّر بورصة عمّان الإسلاميّ في المستقبل القريب.

> التحضير لإطلاق مؤشّر بورصة عمّان الإسلاميّ في المستقبل القريب

تطبيق معايير الاستدامة في السوق

وتطرّق الوظائفيّ إلى موضوع الاستدامة، مشيراً إلى أنّ البورصة وضمن سعيها لتعزيز بيئة الاستثمار وتنافسيّة سوق رأس المال الوطنيّ والشركات المدرجة فيه وتطبيق أفضل المعايير والممارسات العالميّة الخاصّة بالفعاليّات المختلفة في السوق بما في ذلك تلك المتعلّقة بمعايير الإفصاح والشفّافيّة، وضمن إطار السير بخطوات مشروع إلزام الشركات المدرجة ضمن مؤشّر ASE٢٠ بإصدار تقارير الاستدامة اعتباراً من عام ٢٠٢٢، فقد وقعت اتّفاقيّة مع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ UNDP، يقوم البرنامج بموجبها بتقديم الدعم والتدريب لموظّفي البورصة والشركات المدرّجة فيها؛ لتعزيز المعرفة والوعي لديهم وتمكينهم من الإحاطة بالقضايا والمسائل كافّة المتعلّقة بأهداف التنمية المستدامة.

وأضاف أنّه وضمن هذا الإطار قامت البورصة وبالتعاون مع UNDP وشبكة الميثاق العالميّ للأمم المتّحدة في الأردنّ (UNGC) UN Global Compact Network بعقد دورة تدريبيّة لممثّلين عن الشركات المدرجة ضمن مؤشّر ASE٢٠ للتعريف بأهمّيّة إصدار تقارير الاستدامة من قبل الشركات، وكيفيّة إعداد تلك التقارير وفقاً لأحدث المعايير الصادرة عن مبادرة SDG Impact Standards التابعة لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ.

وزاد أنّ البورصة بالتعاون مع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ UNDP وشبكة الميثاق العالميّ للأمم المتّحدة UNGC في الأردنّ عقدت حلقة نقاشيّة بحضور عدد من الرؤساء التنفيذيّين ورؤساء مجالس إدارة الشركات المدرّجة ضمن مؤشّر البورصة ASE٢٠ بهدف تسليط الضوء حول دور قطاع الأعمال في النهوض بخطّة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة SDGs الّتي أصدرتها الأمم المتّحدة إضافة إلى أهمّيّة إصدار تقارير الاستدامة وإتاحة الفرصة للتعرّف على أحدث الاتّجاهات في

الاستثمار المستدام وإدارة التأثير ومتطلّبات بورصة عمّان الجديدة بشأن تقارير الاستدامة.

وبين الوظائفيّ أنّ البورصة أصدرت تقرير الاستدامة عن عام ٢٠٢٠، وذلك بما يتماشى مع منهجيّة المبادرة العالميّة لإعداد التقارير (Global Reporting Initiative(GRI، والدليل الإرشاديّ لإعداد تقارير الاستدامة الصادر عن البورصة، حيث يسلّط التقرير الضوء على مدى التزام بورصة عمّان بتحقيق أهداف الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة Sustainable Development Goals)SDGs(.

وأوضح أنّ إصدار البورصة لتقرير الاستدامة ٢٠٢٠ يأتي إيماناً منها بدورها المتمثّل في حثّ المؤسّسات الماليّة والشركات المدرّجة نحو الاستدامة وإصدار تقاريرهم الخاصّة بذلك. وقد عدّلت البورصة تعليمات الإدراج لتصبح الشركات المدرّجة الّتي تشملها عيّنة الرقم القياسيّ ASE٢٠ للربع الأوّل من عام ٢٠٢٢ ملزمة بإصدار تقارير استدامة ابتداء من عام ٢٠٢٢، وذلك وفقاً للمبادئ والمعايير العالميّة GRI، وذلك تمهيداً لتطبيقه على بقيّة الشركات المدرّجة تدريجيّاً، وذلك لتعزيز الشفّافيّة والإفصاح وتنافسيّة البورصة والشركات المدرّجة وجاذبيّتها للاستثمارات كما تمّت الإشارة سابقاً، وخاصّة فيما يتعلّق بالالتزام بمعايير الاستدامة.

وأشار إلى أنّ بورصة عمان أصبحت ضمن البورصات العربيّة المكوّنة لمؤشّر Refinitiv واتّحاد البورصات العربيّة للشركات منخفضة انبعاثات الكربون وهو مؤشّر خاصّ بالشركات الّتي تلتزم بمعايير الاستدامة والحوكمة.

أوّل بورصة في الشرق الأوسط تطلق مبادرة بخصوص التغيّر المناخيّ

واستمراراً لجهودها في موضوع تعزيز الاستدامة، قال الوظائفيّ أنّ بورصة عمان وقعت خلال ورشة عمل عقدت في ٩/١٣ الماضي اتّفاقيّة مشتركة مع مؤسّسة التمويل الدوليّةIFC ، تقوم بموجبها المؤسّسة بتقديم الدعم والتدريب لموظّفي البورصة والشركات المدرجة فيها لتعزيز المعرفة والوعي لديهم وتمكينهم من الإحاطة بكافّة القضايا والمسائل المتعلّقة بالإفصاح عن الإجراءات الّتي تقوم بها الشركات لمواجهة

تحدّي التغيّر المناخيّ والفرص والمخاطر الّتي قد تنتج عن هذا التحدّي وإعداد التقارير حول هذه الإجراءات للإفصاح عنها ضمن تقرير الاستدامة الّذي تصدره هذه الشركات، إضافة إلى دعم تطوير وإطلاق دليل الإفصاح المناخيّ مع البورصة ليكون بمثابة دليل للتنفيذ من قبل الشركات المدرّجة.

رؤية التحديث الاقتصاديّ

وحول ورشة العمل في الديوان الملكيّ الّتي نتجت عنها رؤية التحديث الاقتصاديّ، قال الوظائفيّ بأنّ الورشة كانت حدثاً كبيراً وهامّاً اجتمعت فيها ولأوّل مرّة المؤسّسات في القطاع العامّ والخاصّ لتنفيذ رؤى جلالة الملك، وتمّ خلالها بحث التحدّيات الّتي تواجه قطاع الأسواق والخدمات الماليّة وإيجاد الحلول لتحقيق مصلحة هذا القطاع وتطوير منتجات وأدوات جديدة للارتقاء به ضمن أعلى المستويات العالميّة.

ولفت إلى أنّ الرؤية أكّدت على الأثر الاقتصاديّ المباشر عند تنفيذ الرؤية والّذي سينعكس على قطاع الأسواق والخدمات الماليّة المدعوم بقاعدة رأسماليّة وتمويليّة قويّة والقدرة والكفاءة في تسريع عمليّة التحوّل الرقميّ واستخدام التقنيّة الماليّة، حيث من المتوقّع أن ترتفع مساهمته في الناتج المحلّيّ الإجماليّ من ٢,٣ ٪ خلال العام الماضي، إلى ٤,٦% في ٢٠٣٣.

وفيما يتعلّق بسوق رأس المال، فقد أشار إلى أنّه قد تمّ طرح عدّة مبادرات ضمن رؤية التحديث، تتركّز على تعزيز عمق واتّساع سوق رأس المال الوطنيّ بما يعزّز تنافسيّته ونشاطه وسيولته. ولعلّ أبرز عناصر هذه المبادرة هي توفير البنية التحتيّة لطرح أدوات ومنتجات جديدة بالسوق وتطبيق المعايير الدوليّة وتعزيز التحوّل الرقميّ وتحقيق متطلّبات الانضمام لتصنيفات البورصات الدوليّة، بالإضافة إلى تقديم حوافز الإدراج في السوق وتخفيض تكلفة التداول وتحفيز الاستثمار المؤسّسيّ وإنشاء صناديق الاستثمار بكافّة أنواعها.

وأضاف بأنّ الدعم الحكوميّ ضروريّ لتنفيذ هذه المبادرات وأنّ مؤسّسات السوق لمست استجابة حكوميّة لتنفيذ عدد من الممكنات لتحفيز نشاط البورصة ومن ضمنها تخفيض تكلفة التداول في البورصة ومنح الحوافز للإدراج وتعزيز الاستثمار المؤسّسيّ بما في ذلك العمل على إزالة الازدواج الضريبيّ على صناديق الاستثمار المشترك وتخفيض رسوم الأدراج.

وزاد الوظائفيّ بأنّ هناك العديد من الشركاء والجهات الّتي لها دور كبير في تحفيز نشاط البورصة وتعزيز تنافسيّتها والسيولة فيها ومن أهمّها الحكومة والجهات الرقابيّة والبنوك وصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعيّ وهو أكبر مستثمر في السوق.

وقال بأنّ إدراج عدد من الشركات الحكوميّة الكبرى وتنفيذ مشاريع حكوميّة من خلال طرح أوراق ماليّة وصكوك قابلة للتداول في البورصة كما حصل في أسواق عربيّة مجاورة سيؤدّي إلى تعزيز عمق واتّساع السوق وزيادة سيولته وجاذبيّته للاستثمار المحلّيّ والأجنبيّ.

تصنيف البورصة

وفي معرض ردّه على السؤال المتعلّق بتصنيف بورصة عمّان في المؤشّرات الدوليّة، قال الوظائفيّ بأنّ هناك العديد من التصنيفات من قبل المؤسّسات الماليّة الدوليّة منها مؤشّر MSCI و S&Pو FTSE، إلّا أنّ مؤشّر MSCI الصادر عن مؤسّسة Morgan Stanley من أهمّها حيث صنّفت بورصة اعتباراً من عام ٢٠٠٨ ضمن أسواق Frontier Markets في ضوء وضع معايير جديدة لتصنيف البورصات ضمن الأسواق الناشئة Emerging Markets كان من أهمّها وجود ٣ شركات كبرى تتعدّى القيمة السوقيّة لكلّ منها ٢,٣٤٣ مليار دولار، وأن تكون القيمة السوقيّة للأسهم الحرّة المتاحة للتداول في كلّ شركة ١,١٩١ مليار دولار على أن لا يقلّ معدّل دوران الأسهم لكلّ شركة عن ١٥%، إضافة إلى عدد من الشروط الفنّيّة والتشريعيّة الأخرى الّتي حقّقتها البورصة ومؤسّسات السوق بالعموم والّتي من ضمنها أن تتوفّر الإفصاحات باللغة العربيّة والإنجليزيّة حيث يوفّر حاليّاً نظام XBRL هذه الإفصاحات بشكل فوريّ من خلال النظام.

وقال حقّقت ٣ شركات مدرّجة الشرط الأوّل للانضمام للأسواق الناشئة والمتعلّق بالقيمة السوقيّة في ضوء تحسّن أداء البورصة وارتفاع الرقم القياسيّ، ويبقى تحقيق شرط الأسهم الحرّة وشرط معدّل

الدوران المذكورين سابقاً، وهو ما يستدعي زيادة رؤوس أموال هذه الشركات الكبرى من خلال طرح الأسهم للاكتتاب العامّ للجمهور IPOs، ممّا سيعزّز إمكانيّة رفع تصنيف البورصة إلى سوق ناشئ، وسيؤدّي إلى توجّه العديد من صناديق الاستثمار الأجنبيّة للاستثمار في بورصة عمّان.

وأشار إلى أنّ نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيّين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر آب ٢٠٢٢ وصلت إلى حوالي ٤٧,٩% من إجماليّ القيمة السوقيّة، وبنسبة ٣٧,٢% للمؤسّسات الاعتباريّة الاستثماريّة من شركات ومؤسّسات وصناديق.

> **٤٧,٩% مساهمة غير الأردنيّين في الشركات المدرجة في بورصة عمّان بنهاية آب ٢٠٢٢**

المشاريع المستقبليّة

وفيما يتعلّق بالمشاريع المستقبليّة، قال الوظائفيّ بأنّ البورصة سوف تتابع تنفيذ مشاريع خطّتها الاستراتيجيّة (٢٠٢١- ٢٠٢٣) والّتي تتضمّن العديد من المشاريع والبرامج بهدف تطوير الأطر التشريعيّة والفنّيّة وفق أحدث المعايير والممارسات الدوليّة بما يعزّز المناخ الاستثماريّ ويزيد من تنافسيّة البورصة وجاذبيّتها للاستثمارات المحلّيّة والأجنبيّة وتمكينها من تقديم خدمات أفضل وتعزيز المنفعة الاقتصاديّة الّتي تقدّمها.

ونوّه إلى أنّ الخطّة تضمّنت ثلاثة أهداف استراتيجيّة، يسعى الهدف الأوّل إلى تعزيز البنية التقنيّة وتطوير بيئة العمل، في حين يستهدف الثاني تعزيز تنافسيّة السوق من خلال تقديم مبادرات تتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدوليّة، وجاء الهدف الثالث لتقديم خدمات مبتكرة ومؤشّرات جديدة.

ولتحقيق الأهداف الثلاثة آنفة الذكر أوضح الوظائفيّ أنّ الخطّة شملت تنفيذ عدد من المشاريع خلال الأعوام (٢٠٢١- ٢٠٢٣)، ومن أهمّ مشاريع هذه الخطّة: الاستمرار في تطوير البنية الفنّيّة والتقنيّة في البورصة، ومشروع إلزام الشركات المدرجة ضمن مؤشّر ASE٢٠ بإصدار تقارير الاستدامة ابتداء من عام ٢٠٢٢ بهدف تحديد المخاطر والفرص الّتي تؤثّر بشكل متزايد

على نجاح الشركات من خلال زيادة الأداء والقدرة التنافسيّة، ومشروع إلزام الشركات المدرجة ضمن مؤشّر ASE٢٠ بتأسيس وحدة علاقات المستثمرين IR لما لهذه الوحدة من أهمّيّة في تعزيز الشفّافيّة والإفصاح وأداء الشركات والتواصل مع المساهمين والمستثمرين وأصحاب العلاقة.

وأكّد على الاستمرار بتطوير أنظمة البورصة وخدماتها الإلكترونيّة وفق أحدث المعايير العالميّة، وتنظيم عروض ترويجيّة Road shows لتشجيع الاستثمار في البورصة، واستحداث مؤشّرات قياسيّة جديدة ومنها المؤشّر الإسلاميّ، وتشجيع الشركات العائليّة الناجحة للإدراج في السوق الماليّ. كما يجري العمل على تهيئة البيئة الفنّيّة والتنظيميّة في البورصة لأدوات ماليّة وآليّات جديدة مثل صانع السوق وصناديق المؤشّرات المتداولة وإقراض واقتراض الأوراق الماليّة والبيع المكشوف في ضوء إصدار التشريعات اللازمة والأطر التنظيميّة من قبل مؤسّسات السوق. ■